الأمن الغذائي للدولة الوستفالية في ظل العولمة
(مشروطية الغذاء مقابل الديمقراطية)

Food security for the Westphalia state under globalization
(The conditionality of food versus democracy)

شيبي محمد*، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي1945 – قالمة –
chibi.mohammed@univ-guelma.dz.
غزلاني وداد، مخبر الدراسات القانونية البيئية، جامعة 8 ماي1945 – قالمة –
ghozlani.widad@univ-guelma.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023/03/19 تاريخ قبول المقال: 2023/04/30 تاريخ نشر المقال: 2023/05/15

الملخص:

إن مفهوم الأمن الغذائي، من المفاهيم المرنة والتي عرفت تطورا كبيرا، وذلك لانفتاحها على تأثيرات البيئة الدولية، حيث تجاوز المفهوم الكلاسيكي القائم على تحقيق الاكتفاء الذاتي، إلى مفهوم واسع يرتكز على متطلبات وأبعاد متعددة، والتي تأخذ بالدولة إلى ضرورة التعاون لتحقيق أمنها الغذائي وفق آليات الاقتصاد المعولم، فتحقيق الدولة الوطنية لأمنها الغذائي، يصطدم بجدلية القانوني/المعياري، من خلال تعامل العولمة مع مقومات الدولة الوطنية، وعلى رأسها السيادة الوطنية، على أنها معطى معياري يمكن تجاوزه بالرغم من صبغته القانونية الدولية.

لقد كان مسار ومستوى تأثير الأزمات الغذائية العالمية مسطرا، حيث عرف الجنوب فجوات غذائية ،و حالات انعدام للأمن الغذائي، في حين تم استثمار الأزمة من الشمال، بمكاسب وأرباح كبيرة، في صورة تعكس المسبب والمستفيد الحقيقي من هذه الأزمات، فالدولة الوطنية هي أبرز المستهدفين من هذه الأزمات ، من خلال العمل على إضعافها وحصر أدوارها لصالح مؤسسات وفواعل العولمة، وهو ما يعكس مشروطيات هذه الأخيرة، في دفع التعاون مع الدولة الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي – العولمة – الدولة الوطنية – المشروطية – الانكشاف الغذائي.

Abstract:

The concept of food security is one of the flexible concepts that has witnessed a great development due to its openness to the effects of the international environment, as it has gone beyond the classic concept based on achieving self-sufficiency, to a broad concept based on multiple requirements and dimensions, which leads the country to the need to cooperate to achieve its food security, according to mechanisms globalized economy

The food gaps and food insecurity, while the crisis was invested from the north with great gains and profits, in a way that reflects the real cause and beneficiary of these crises. The national state is the most prominent target of these crises through Working on weakening it and

* المؤلف المرسل

limiting its roles in favor of globalization institutions and actors, which reflects the latter's conditionality's in pushing cooperation with the national state to achieve food security.
Keywords: Food Security, globalization, national state, conditionality, Food exposure.

مقدمة:

لقد أصبح الغذاء عاملا مستقلا لمتغيرات متعددة تابعة، على رأسها الأمن بمختلف أبعاده وأنواعه، حيث لم يعد يرتبط بالمفهوم الكلاسيكي، وهو قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بل تعداه لجوانب متعددة ،تتعلق بتوفر المواد الغذائية، واستمرارها في كل الأوقات بالكم والنوع المناسبان، لضمان التغذية الراجحة أو ما يعرف بالتغذوية السليمة.

إن الأمن الغذائي يتطلب حوكمة أمنية غذائية خاصة، تكون فيها الدولة أحد أبرز فواعلها، إلا أن الدولة الوطنية خاصة في الجنوب ،تواجه تحديا كبيرا لتحقيق الأمن الغذائي في هذه الحوكمة، من خلال توازي المصالح والمفاهيم ضمنها، ولعل أبرزها مفهوم "السيادة" ،والذي تعتبره مؤسسات العولمة مفهوما معياريا، يمكن تجاوزه لصالح المجتمع العالمي، القائم على مقاربات الأمن الإنساني، وأولوية أمن الفرد على أمن الدولة، وهو ما يعد انكشافا أمنيا لدى الدولة الوطنية، وحصر أدوارها لصالح الفواعل عبر وطنية، انطلاقا من تكريس مفهوم "مأزق الدولة" أو الدولة الفاشلة ،غير قادرة على تحقيق متطلبات غذاء أفرادها. ضمن هذا السياق نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

هل تستطيع الدولة الوطنية تحقيق أمنها الغذائي، في ظل سيطرة العولمة ومؤسساتها على إنتاج الغذاء؟

الأسئلة الفرعية:

1-ماهو مفهوم الأمن الغذائي ؟

2-هل الاعتماد على المقاربة الذاتية، من قبل الدولة الوطنية كفيلة لتحقيق أمنها الغذائي، والذي يتميز بتعدد الأبعاد والمتطلبات؟

3-كيف أسهبت مشروطيات مؤسسات العولمة، في إحداث فجوات و إنكشافات أمنية في الدول الوطنية؟

الفرضيات:

1-يتطلب تحقيق الأمن الغذائي، إحداث موازنة بين متطلبات توافر الغذاء، واستمراره، و اللاقطرية في توزيعه، وفي كل الأوقات.

2-تشكل الأزمات الغذائية، أحد أهم الأسباب المؤدية لحالات انعدام الأمن الغذائي والفجوات الغذائية.

3-يعد الاقتصاد المعولم، أحد أهم التحديات التي تواجه الدولة الوطنية.

4-مشاركة الدولة الوطنية في عملية بناء الحوكمة الأمنية الغذائية، رفقة العولمة ومؤسساتها يشكل تحديا لأبرز مقوماتها وعلى رأسها "السيادة الوطنية".

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في إنجازنا لهذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، من أجل الاقتراب أكثر لواقع الأمن الغذائي للدولة الوطنية ،وتحديات تحقيقه في ظل العولمة ومقارباتها مشروطيات مؤسساتها، وقد اعتمدنا على البيانات والإحصائيات لتوضيح الرؤية أكثر، ومن ثم استخلاص جملة من النتائج.

1-مفهوم الأمن الغذائي ومحدداته:

1.1- مفهوم الأمن الغذائي:

لقد مر مفهوم الأمن الغذائي بعدة مراحل في محاولة لإيجاد مفهوم شامل، يمس مختلف الجوانب في ظل ثنائية الغذاء والجوع ،حيث حاول مؤتمر التغذية والزراعة سنة 1943م ، اقتراح تعريفا للأمن الغذائي ، من خلال ربطه بالاكتفاء الذاتي ، أي أن القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي هي تحقيق للأمن الغذائي، وقد ساد هذا التصور إلى غاية انعقاد مؤتمر روما 1974م، (مؤتمر الأغذية العالمي)، حيث أضاف الجانب النسبي إلى الجانب الذاتي للأمن الغذائي، أي إمكانية الاستعانة بالتعاون الدولي، لتوفير العجز أو النقص في السلع والغذاء لتحقيق الأمن الغذائي.[1] ، وقد أشار لذلك المفكر الاقتصادي "توماس مالتوس" ، إلى أن الغذاء عبارة عن متتاليتين، متتالية عددية يمثلها الناتج الزراعي، ومتتالية هندسية يمثلها تزايد عدد السكان، ما يتسبب في اختلال بين العرض والطلب للغذاء، ويؤدي بدوره لفجوة غذائية عبر الزمن.[2]

ومنه وضع تعريف جديد لمفهوم الأمن الغذائي مفاده، توافر الإمدادات الكافية من الموارد الغذائية الأساسية، في جميع الأوقات، للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الأغذية، والتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار

وقد أضاف البنك الدولي تعديلا على هذا التعريف، في ظل مقاربات الأمن الإنساني، واعتبار الفرد كوحدة أساسية في التحليل، حيث نشر تقريرا حول الفقر والمجاعة، تناول فيه الأمن الغذائي على أنه : وصول جميع الناس وفي جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة نشطة وصحية.[3]

وقد ميز هذا الأخير في تقريره، بين نوعين من حالات انعدام الأمن الغذائي، انعدام الأمن الغذائي المزمن، وهذا النوع مرتبط بالبنية الهشة للدولة، وانخفاض الدخل، وانعدام الأمن الغذائي المؤقت، وهذا الأخير ناتج عن الكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية والنزاعات الداخلية[4].

وللمزيد من التكيف مع إرهاصات العولمة، عرف مفهوم الأمن الغذائي تعديلا، ليتماشى ومتطلبات العولمة ومؤسساتها، خاصة في ظل سياسات التكامل والاندماج، ومقاربات الأمن الإنساني ، وأولوية أمن الفرد على أمن الدولة، فجاء تعريف منظمة الاغذية والزراعة (FAO)، سنة 1996 ليجمع بين مختلف المستجدات والمتطلبات البيئية السابقة، ويضع تعريفا جديدا للأمن الغذائي وهو توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع ،بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة ،[5] وقد تم الاحتفاظ بهذا التعريف وإعادة تكريسه، في القمة العالمية للأمن الغذائي لعام 2009.

2.1- المفاهيم المتداخلة مع مفهوم الأمن الغذائي:

في نفس السياق يمكن الإشارة لبعض المفاهيم التي تتداخل ومفهوم الأمن الغذائي، وذلك لتفادي الخلط بينها وبين مفهوم الأمن الغذائي ومن بينها:

2.1-1- الفجوات الغذائية:

تتمثل في عجز الإنتاج المحلي من الغذاء، على تغطية حاجيات السكان الغذائية، دون الاهتمام بجودة الغذاء وقيمته الاستهلاكية، وتنتج الفجوة الغذائية نتيجة تزايد الاستهلاك السكاني في نسق متسارع، مقارنة بتراجع الإنتاج المحلي، ما ينجر عنه فارق للقيمة يمثل الفجوة الغذائية، و ما يدفع الدولة لمزيد من الاستيراد في محاولة لتقليص الفجوة[6] ، ويمكن التعبير عن الفجوة الغذائية رياضيا من خلال الصيغة التالية:

الفجوة الغذائية= الاستهلاك الغذائي-الإنتاج الغذائي المحلي

ويمكن التخفيف من قيمة الفجوة الغذائية من خلال:

أولا/ زيادة الانتاج المحلي بشكل يتخطى حاجز الحاجيات المعتبرة؛

ثانيا/ ترشيد سياسة الاستهلاك، والحاجيات الأساسية من السلع الغذائية.

2.1-2- الإكتفاء الذاتي:

هو قدرة الدولة على توفير حاجياتها الغذائية بالاعتماد على مكوناتها الذاتية، بصفة قد تحقق الأمن الغذائي في بعض جوانبه، إلا أن الإنتاج المحلي خاصة في الجنوب ،عاجز على مواكبة العادات الغذائية المنمطة، ما يدفعه للاستيراد لسد الفجوة[7].

1.2-3- أمان الغذاء:

حسب منظمة الصحة العالمية، فإن أمان الغذاء يتوقف على شروط أساسية تجعل من الغذاء قابلا للاستهلاك الآدمي، انطلاقا من الإنتاج، التصنيع، التخزين، التوزيع، وإعداد الغذاء، حتى يكون الغذاء آمنا وصحيا.[8]

3.1- محددات الأمن الغذائي:

يستند الأمن الغذائي على مجموعة من الأبعاد، يجب مراعاتها والأخذ بمتطلباتها، وتتميز هذه الأخيرة بتداخلها مع بعضها البعض، واختلاف مستويات تأثيرها من دولة إلى أخرى، ويمكن حصر هذه الأبعاد في ما يلي:

3.1-1- المحدد الديمغرافي:

البعد السكاني أو الديمغرافي يلعب هذا الأخير دورا رئيسيا في وضع الأمن الغذائي، حيث أن زيادة عدد السكان يقابله ثنائية العرض/الطلب، ومدى قدرة الدولة على مجرات هذه الزيادة الديمغرافية، بزيادة الإنتاج وكذا زيادة الاستيراد من أجل توفير الحاجات التغذاوية للسكان، كما أن زيادة السكان يؤثر على لا قطرية توزيع الغذاء وتوفيره في كل الأوقات، بسبب اختلال توزع السكان وما ينتج عنه من زحف نحو المدن، وهجر

الأرياف، و انعكاساتها على المنتوج الزراعي من جهة، ومن جهة أخرى زحف العمران على حساب الأراضي الزراعية، وتنميط الاستهلاك الذي يدفع إلى الاستيراد خاصة في الحضر[9].

3.1-2- المحدد الطبيعي:

يتعلق هذا البعد بجملة من الخصائص الجيولوجية والمناخية، وعلاقة هذه الأخيرة بالإنتاج الزراعي، حيث تأثر العوامل المناخية كالتصحر و الاحتباس الحراري على المحاصيل الزراعية، وجودة الإنتاج، ضف إلى ذلك نسبة التساقط ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة، فأي اختلال للبعد الطبيعي ،سيلقي بظلاله على مستويات الإنتاج، فندرة التساقط يزيد من تكاليف الإنتاج الغذائي، و الانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية، وهوما يشكل تحديا للأمن الغذائي[10].

3.1-3- المحدد التكنولوجي والتقني :

إن امتلاك التكنولوجيا بأنواعها ضروري لتحسين الإنتاج الزراعي والغذائي، من خلال استصلاح الأراضي الزراعية، و استثمار الماء و التربة الزراعية، وتعرف منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التكنولوجيا الحيوية الحديثة، على انها تقنية تستخدم كائنات حية لصنع منتج أو تعديله وراثيا، بإدخال بعض التحسينات على النباتات والحيوانات ، أو تطوير كائنات مجهرية توجه للاستخدامات النوعية المحددة، حيث وبحسب الدراسات التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة، فان المحاصيل الزراعية بحاجة لزيادة تفوق 70% لإطعام سكان العالم عام 2050[11]، ما جعل لجنة" منبليه "المشكلة من 12 خبيرا في مجالات الزراعة والتجارة والتنمية الريفية، تطلق نموذجا يسمى "التكثيف المستدام"، والذي يرتكز على ثلاث طرق: طريق الإيكولوجيا الزراعية وطريق التعديل الوراثي، والطريق الاجتماعي و الاقتصادي.[12]

والملاحظ أن الدول التي لا تستخدم التقنيات التكنولوجية الحديثة، تعاني من حالات انعدام الأمن الغذائي، بسبب ضيق الخيارات الإنتاجية للعملية التغذاوية.

3.1-4- المحدد الاقتصادي :

إن القدرات الاقتصادية للدولة وبمختلف جوانبها المادية والمالية، تلعب دورا رئيسا في تحقيق الأمن الغذائي، وتتعلق هذه الأخيرة بالاستثمارات و مختلف العمليات الداخلية والخارجية، المسخرة لتوفير الغذاء لجميع الأفراد وفي كل الأوقات كما ونوعا، وبطريقة مستمرة، إلا أن هذا البعد يواجه تحديات كبيرة على رأسها تواضع التقدم التقني، والسياسات الكلاسيكية المركزية المبنية على فكرة الاكتفاء الذاتي، والتي تهمل الجوانب الأخرى للأمن الغذائي، والمتعلقة بجودة الإنتاج وسلامة الغذاء، وكذا استقرار عروض السلع في الأسواق.[13]

3.1-5- المحدد السياسي :

إن الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي تلقي بظلالها على السياسة العامة للدولة، حيث تضع الدول الغذاء على رأس أولويات سياساتها المختلفة، وبالتالي محاولة التكيف مع متطلبات تحقيق الأمن الغذائي، من خلال

تحرير الأسواق وحرية تنقل رؤوس الأموال وخفض الرسوم الجمركية خاصة على بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب ، ما يجعل الدولة الوطنية تواجه تحدي التنازل على السيادة الوطنية، لصالح فواعل عبر وطنية لتحقيق الأمننة الغذائية، أو مقاومة التغيير وبالتالي تحمل عواقب الانفجار الداخلي وخطر المجاعة، خاصة وأن تحقيق مقاربات الاكتفاء الذاتي في ظل الأسواق المعولمة المفتوحة أمر صعب، كما يعد الاستقرار السياسي من المهددات الرئيسية للأمن الغذائي، ففي العالم العربي أدت موجات عدم الإستقرار السياسي والنزاعات الداخلية لتعميق هوة الفجوات الغذائية للدول العربية، فمثلا أدى الصراع الداخلي في السودان إلى تأثر المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية في بناء الأمن الغذائي السوداني، مثل دارفور، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، وانجر على هذا إنتشار المجاعات في السودان حتى أن إحصائيات تشير إلى أن أكثر من ثلاث ملايين سوداني يعانوني من انعدام الأمن الغذائي[14].

2- الأمن الغذائي للدولة الوطنية(الواقع والتحديات):

إن واقع الغذاء في الدولة الوطنية خاصة الدول النامية، يتسم بعدم الاستقرار في ظل مخاوف الانفجار الديمغرافي الذي تعرفه هذه الدول، وكذا وسط مخاوف الانفلات نحو حالات انعدام الأمن الغذائي، لعدم قدرة هذه الأخيرة على توفير الإمدادات المختلفة للغذاء، ما يزيد من هوة الفجوات الغذائية.

1.2- مهددات الأمن الغذائي:

هناك العديد من مهددات الأمن الغذائي للدولة الوستفالية، خاصة في ظل الأشكال الجديدة للتفاعل في النسق الدولي.

1.2-1- السكان:

التزايد الكبير لعدد السكان في العالم، خاصة الدول النامية، حيث تزايد عدد السكان من سنة 1650 إلى 2000 بنحو 51.6%ليصل إلى 5ملايير ونصف نسمة[15] ،ومعظم هذه الزيادة تركزت في الدول النامية، حيث أثرت هذه الزيادة على قدرة هذه الأخيرة على توفير الغذاء، وقد اضطرت هذه الدول لاستعمال بعض الفوائض الزراعية لتنمية قطاعات أخرى، ما أسهب في تعميق الفجوات الغذائية في هذه الدول ، بالإضافة لتزايد حالات النزوح إلى المدن، وبالتالي تناقص اليد العاملة في القطاع الزراعي، حيث كانت نسبة العاملين في القطاع الزراعي 51.4% وتناقصت بسبب النزوح إلى 43.9%،[16] ما يضيف أعباء جديدة للدولة الوطنية ويشكل تحديا، خاصة ما تعلق الأمر بتنميط الاستهلاك الغذائي، وبالتالي زيادة الاستيراد وتوسيع الفجوة الغذائية و التغذوية في الدولة الوطنية.

1.2-2- محدودية الموارد الطبيعية الزراعية:

يمكن قياس الموارد الطبيعية الزراعية من خلال مؤشرين رئيسين هما: مؤشر الأراضي الزراعية ومؤشر الموارد المائية :

1.2-2-1- مؤشر الأراضي الزراعية:

ويمكن تتبعه انطلاقا من ازدياد أو نقصان مساحة الأراضي الزراعية، حيث وبالرغم من زيادة الإنفاق الحكومي لاستصلاح الأراضي الزراعية، وبالتالي زيادة نسبة المساحات الزراعية، في المقابل نقصت نسبة متوسط ما يخص الفرد، ما نتج عنه عدم تغير المساحة المستثمرة والمستصلحة زراعيا، مقارنة بمتوسط ما يخص الفرد الواحد، والذي تناقص تدريجيا بنفس مقدار الزيادة السكانية [17] ،

1.2-2-2- مؤشر الموارد المائية:

يمكن حصر مصادره في الأمطار وهو مورد ثابت، فالأنهار جزء كبير منها مستثمر في مشاريع الري الصناعي، وجزء آخر غير قابل للاستثمار، لوجود الماء في المناطق المحيطة به كنهر الأمازون في البرازيل، ونهر الكونجو في زائير وهما من أضخم أنهار العالم، بالإضافة للماء الجوفي، حيث يتم استعماله بطريقة موسعة في الدول العربية[18].

1.2-3- مستوى إنتاج الغذاء:

يعد هذا المؤشر بمثابة مخرجات للمؤشرات السابقة، حيث يمكن من خلاله قياس مستوى تحقيق الأمن الغذائي، ويضم هذا الأخير عناصر أساسية تتمثل في: توافر الغذاء، القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، جودة وسلامة الغذاء.

1.2-4- توافر الغذاء: يعنى بمدى قدرة الدولة على توفير الإمدادات اللازمة والمستمرة من الغذاء، وبطريقة لا قطرية في مختلف المناطق، حيث يقاس بثمانية مؤشرات أساسية منها، كفاءة الإمدادات الغذائية، الإنفاق الحكومي على التنمية، الإنتاج الزراعي، الاستقرار السياسي، الفساد، قدرة الاستيعاب في المناطق الحضرية، ومدى قدرة الدولة على توفير الغذاء مقابل الزيادة السكانية، بالإضافة لسلامة الغذاء.[19]

1.2-5- تكاليف الغذاء: يتضح ذلك من خلال مؤشرات من بينها[20]:

الاستهلاك الغذائي للسكان، الدخل الفردي، نسبة السكان تحت خط الفقر والذين يعيشون على أقل من 2 دولار أمريكي في اليوم، مدى وجود برامج لشبكات الأمان الغذائي ، حصول المزارعين على التمويل.

1.2-6- جودة وسلامة الغذاء: أي القيمة التغذوية للغذاء، ويقاس هذا الأخير بمعايير أبرزها: تنوع النظام الغذائي، القيمة الغذائية، توافر التغذية الدقيقة، سلامة التغذية، وجودة البروتين.

1.2-7- فشل السياسات الاقتصادية: تعترض السياسة الاقتصادية لدول الجنوب تحديات كبرى، حيث فشلت هذه الأخيرة في رسم مسارات ثابتة لتحقيق أمنها الغذائي، حيث وضعت أولويات في الاهتمام بالتنمية الصناعية على حساب التنمية الزراعية، وهو ما وضعها في مأزق غذائي قادها ويقودها إلى مزيد من الاستيراد في محاولة لتخفيف حجم الفجوات الغذائية.

3- العولمة والغذاء: ثلاثية الأمننة، الأزمة، الانكشاف.

ان الأمن الغذائي للدولة الوطنية يواجه تحديات كبرى في ظل تحكم العولمة في دواليب الاقتصاد العالمي، حيث عرف هذا الأخير العديد من التقلبات والأزمات ،التي سطرت بطريقة استفاد بها الشمال على حساب الجنوب، وكانت المخرجات زيادة في الفجوات الغذائية و الانكشاف الأمني بمختلف أبعاده للدولة الوستفالية في الجنوب، وتوازيا مع هذا محاولة فرض مشروطيات من بينها مشروطية الغذاء مقابل الديمقراطية، في صورة تعكس وجود أهداف بنيوية تتجاوز مفهوم الدولة –القومية– إلى مفهوم جديد يتمثل في الدولنة والمجتمع العالمي.

1.3- أبعاد الأمن الغذائي في ظل العولمة:

هناك عوامل رئيسة لتحقيق الأمن الغذائي، وهذه الأخيرة مرتبطة ببعضها البعض، ولا يمكن إسقاط أو إهمال أي مؤشر من هذه المؤشرات، و إلا سيحدث اختلال سيؤدي بالضرورة إلى الوقوع في حالة انعدام الأمن الغذائي، وقد تم الإشارة لهذه الأخيرة في مؤتمر القمة العالمية للأمن الغذائي لعام 2009، وتتمثل في[21]:

1.3-1- توفر الغذاء كما ونوعا:

إن توفير الغذاء كما ونوعا ضروري لتحقيق الأمن الغذائي، إما بالاعتماد على الإنتاج المحلي، أو الاستيراد ما يفتح تحديا كبيرا خاصة للدولة الوطنية، في إطار مفهوم عولمة الغذاء، وتحكم مؤسسات العولمة في متطلبات وأبعاد تحقيق الأمن الغذائي، من خلال دفع هذه الأخيرة للتنازل عن بعض المقومات كالسيادة الوطنية، والتي تعتبر مفهوما معياريا يمكن تجاوزه حسب العولمة، من أجل الدخول في سياسات تكاملية إقليمية أو عالمية لزيادة قدرة الدول على توفير الغذاء كما ونوعا.

1.3-2- القدرة على تحصيل الغذاء:

تتجلى من خلال قدرة الدولة عل بناء اقتصاد يضمن المعادلة داخليا وخارجيا، لتوفير المواد الغذائية والسلع بطريقة متاحة لجميع السكان، وتحسين الدخل الفردي ورفع القدرة الشرائية من جهة، ومن جهة أخرى ضمان حصول السكان على هذه المنتوجات من خلال إمكانات مادية، تشكل قنوات اتصال كالطروقات والموانئ، والجسور وغيرها من متطلبات البنية التحتية، بالإضافة للقدرات الرقمية والإلكترونية، حيث تعتبر التجارة الإلكترونية من أبرز إفرازات العولمة، التي تتطلب من الدول المزيد من التكيف مع هذه الأخيرة، والتي تعد أهم الوسائل الحديثة لتحصيل الغذاء.

1.3-3- إستعمال الغذاء:

يعتبر هذا البعد مهما جدا من خلال كيفية استخدام الأغذية المتاحة، والقيام بالعملية التغذوية بالطريقة الصحيحة، انطلاقا من القيام بعمليات قياس الوضع التغذوي ومؤشراته الفيزيولوجية الظاهرة، كالهزال والتقزم ونقص الوزن، وتنمية ثقافة التغذية الراجحة والسليمة، لاستخدام أمثل وفعال للأغذية المتاحة، لتفادي النمطية

التي جاءت وليدة العولمة، خاصة ما تعلق باستخدام الغذاء و ما نتج عنه من ارتفاع نسبة السمنة في العالم، بسبب بعض العادات الغذائية السيئة.

1.3-4- إستقرار توفر الغذاء:

إن استقرار توفر الغذاء يقاس بعدة مؤشرات أبرزها، مؤشر القدرة على توفير الغذاء بطريقة مستمرة غير قطرية، بمعنى توفر الغذاء لجميع السكان وفي جميع المناطق والأوقات، لتفادي الوقوع في حالات انعدام الأمن الغذائي، فاستقرار توافر الغذاء أصبح يرتبط بمدى قدرة الدولة الوطنية، على التنازل عن بعض القيم كالسيادة، لصالح مركبات تكاملية إقليمية أو دولية، تسخر مختلف الإمكانات والمتطلبات لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة ما يتعلق باستقرار توافر الغذاء، فالأمن الغذائي بمفهومه المعولم، لم يعد يقتصر على تحقيق الاكتفاء الذاتي فقط، والذي يكون في الغالب قطريا، و لا يراعي الشروط التغذاوية ويتعلق بمستوى أعلى هو "الدولة"، بل تعداه إلى توفير الغذاء لجميع الأفراد ،في كل الأوقات وبصفة مستمرة لا قطرية تراعي الكم والنوع، للقيام بمختلف الأنشطة الحيوية، وبالتالي الانطلاق من مستوى أدنى يتعلق بمحورية الفرد كوحدة تحليل، ويستند كل بعد من هذه الأبعاد المعولمة للأمن الغذائي على مؤشرات خاصة.

2.3- علاقة العولمة بالأزمات الغذائية العالمية:

لقد عرف العالم بداية من السبعينيات أزمة غذاء عالمية، تمثلت في نقص إنتاج الحبوب ما أحدث العديد من المجاعات خاصة في الدول النامية، و ما جعل العالم يتجه إلى قمة روما 1974 من أجل بحث الأسباب وإيجاد الحلول للخروج من هذه الأزمة، وكان أبرز ما خرج به المؤتمر هو ضرورة إنشاء صندوق دولي للتنمية والزراعة، لزيادة إنتاج المحاصيل في الدول النامية[22]، وقد كانت هذه الأزمة وليدة بنية النظام الدولي وقتها، من خلال صراع الشرق والغرب والذي نتج عنه أزمة طاقوية، أدت لزيادة تكلفة الوقود اللازم لتشغيل الآلات الزراعية وارتفاع تكلفة النقل، فكان رد الولايات المتحدة الأمريكية ،هو خفض واردات الغذاء نحو بعض الدول خاصة دول الجنوب، ما سبب حالات لانعدام الأمن الغذائي فيها، ومع انتهاء الصراع الإيديولوجي بين الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد السوفياتي، والذي اسفر عن انتصار الرأسمالية، إلا أن العالم دخل أزمة غذائية أخرى في الفترة ما بين 2006-2008، في ظل تحكم العولمة ومؤسساتها ودورها في تنميط الغذاء العالمي، ومن الأسباب الرئيسة لهذه الأزمة، ارتفاع أسعار الغذاء بين عامي 2005-2006 بنحو 8%، وبنحو 26% بين عامي 2006-2007، وقد وصلت الزيادة إلى 53% في عام 2008، وقد مست هذه الزيادة الأغذية الأساسية لدول الجنوب، حيث زادت الزيوت النباتية ب97% والحبوب ب87%، في حين لم تعرف أسعار اللحوم أي ارتفاع[23] ،وفي الجدول أدناه سنحاول تسليط الضوء على قيمة الفجوة الغذائية لبعض الدول النامية ،وبالتحديد الدول العربية في المجال الزمني(2000-2018)، وتداعيات هذه الأخيرة على أمنها الغذائي.

جدول رقم (1) قيمة الفجوة الغذائية العربية (مليار دولار أمريكي)

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
2000	13.9	2005	18.1	2010	34.3	2015	33.5
2001	14.5	2006	23.0	2011	35.5	2016	34.5
2002	15.1	2007	24.8	2012	35.0	2017	34.6
2003	16.9	2008	39.8	2013	35.7	2018	33.5
2004	17.4	2009	30.0	2014	36.7	2019	-

المصدر: 1. تقارير أوضاع الأمن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية أعداد مختلفة.

من الجدول السابق يتضح لنا أن قيمة الفجوة الغذائية العربية عرفت زيادة معتبرة من سنة 2000 إلى 2007 بمتوسط 17.96 مليار دولار، إلا أن قيمة الفجوة عرفت زيادة كبيرة سنة 2008 وصلت إلى 39.8 مليار دولار، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي أدت إلى زيادة كبيرة في السلع الغذائية، ما أدى بالدول العربية لزيادة صادراتها من الغذاء ،في محاولة لتخفيف قيمة الفجوة الغذائية، ومع بداية تعافي العالم من الأزمة عرفت قيمة الفجوة الغذائية تراجعا وانخفاضا في سنة 2009، لترتفع مرة أخرى ارتفاعا كبيرا سنتي 2010،2011 بمتوسط زيادة 5.5 مليار دولار ،وذلك يعود لارتفاع أسعار السكر الدولية، و ما ترتب عنه من تداعيات على الأمن الغذائي للدول النامية، باعتباره غذاءا استراتيجيا في هذه الدول، في محاولة لفرض بعض المشر وطيات لدول الشمال، خاصة وأن هذا الارتفاع في بعض المواد الغذائية الاستهلاكية ،جاءا مزامنة مع ما يعرف ببدايات ثورات الربيع العربي سنة 2011، ما يطرح السؤال هل هذا التزامن جاء صدفة أم أنه يخفي مآرب و أهداف ضمنية للاستراتيجية الغربية؟ ما يجرنا لتساؤل آخر حول لماذا مست الزيادات الأغذية الاستهلاكية والمدعمة من قبل الدولة؟

الإجابة تكمن في محاولة فرض منطق الديمقراطية مقابل الغذاء، للعب على النحر الداخلي للدولة الوطنية، وإحداث القطيعة بين السلطة والشعب، من خلال تسويق مفهوم الدولة "الفاشلة"، غير قادرة على تلبية حاجيات جماهيرها، ما ينعكس عنه فقدان الثقة في هذه الأنظمة، وهو ما عبر عنه "جين شارب" بالقوة الذكية وسياسة اللاعنف" وهي تندرج ضمن حروب الجيل الرابع في الاستراتيجية الغربية، ما يثبت تورط الشمال في افتعال هذه الأزمات الغذائية والاستثمار فيها خاصة في الجنوب[24].

3.3- الإنكشاف الأمني الغذائي للدولة الوطنية في ظل العولمة.

يواجه الأمن الغذائي للدول الوطنية، الكثير من التحديات في ظل السعي نحو مفهوم الحوكمة الغذائية، فمع تعدد الفواعل في عملية تحقيق الأمن الغذائي، والشبكية المعقدة التي تعرفها العملية، خاصة ما تعلق الأمر بالعولمة ومؤسساتها، حيث لم يعد الامن الغذائي يتعلق بالجانب الذاتي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي بل

تعداه إلى العامل النسبي في العملية، وبالتالي الدخول في تكتلات اقتصادية مع أطراف متعددة لضمان تحقيق الابعاد المختلفة للأمن الغذائي، ما أدى في بعض الحالات لوقوع حالات انكشاف الامن الغذائي، تعدت مفهوم الفجوات الغذائية و التغذوية، ويمكن تتبع تأثير المستجدات الاقتصادية المعولمة في دعم الإنكشافات الأمنية للدول الوستفالية من خلال:

3.3-1- سياسات منظمات العولمة:

سنحاول التطرق لسياسات منظمات العولمة وعلى رأسها البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية في حوكمة الغذاء العالمي خاصة في الجنوب، حيث وضعت هذه المنظمات مشروطيات محددة لتقديم مساعداتها للجنوب في إطار ما يعرف بالتنمية الغذائية المستدامة والقضاء على الجوع[25]، لكن ما يعيق هذا المسار في أغلب الدول النامية هو حجم المديونية التي تعرفه هذه الدول وهوما يتعارض ومؤشرات تحقيق الأمن الغذائي، ما جعل كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، يقدمان مقترحات لتسوية هذه الديون في الجنوب ،من خلال عرض مشاريع تتولى هذه المنظمات تمويلها بصفة "الشريك" ،عن طريق التركيز على محورين أساسيين هما: "برامج التعديل الاقتصادي و " سياسات التكييف الهيكلي" ، وبمقتضاهما تقوم الدولة الوطنية بإجراء تعديلات بنيوية في اقتصاداتها من خلال تبني النهج الليبرالي بكل مقوماته بما فيها القيمية، من تحرير لاقتصاد السوق، و تحرير رأس المال بدون وضع أي شروط على حركته، وخصخصة القطاع الخاص، والأخطر في كل هذا رفع الدعم كليا على الأغذية الاستهلاكية[26]، ما يفتح قوس حول مستقبل السلم الاجتماعي في دول الجنوب ما بعد رفع الدعم، في محاولة لكسب مزيد من أوراق الضغط على حكومات الجنوب، لأن هذه المؤسسات تعرف جيدا قيمة مكونة "البقاء" لهذه الأنظمة [27] ، أما منظمة التجارة العالمية والتي 80% من منتسبيها من الدول النامية ، فقد جاءت لتستكمل مشاريع المنظمتين السابقتين من خلال الدفع بمؤشرات جديد للأمن الغذائي ،وتشجيع الأمن الغذائي النسبي، وتحرير التجارة الدولية لدفع الجنوب إلى مزيد من الاستيراد لتحقيق متطلبات أمنه الغذائي، من خلال وضع سياسة قائمة على وضع معايير خاصة صحية وفنية، لتقييد حجم الواردات خاصة واردات دول الجنوب[28]، كما نصت اتفاقية "الأورغواي" التي وقعت في المغرب في فبراير 1994، ودخلت حيز التنفيذ في يناير 1995، على أن الدول المتقدمة تلتزم بتخفيض قيمة الدعم الكلي بمقدار معين خلال فترات محددة لضمان استقرار سوق الغذاء العالمي[29]، ما يكرس بطريقة غير مباشرة لتبعية غذائية (جنوب-شمال)، وما يدعم هذا الطرح ما جاء في بند اتفاق" الأوروغواي" حول جدية التزام الدول المتقدمة في تخفيض الدعم الكلي ،وربطه بقيمة معينة وبأزمنة محددة بما يتماشى وأجنداتها[30]، وحتى تكلل هذه السياسات بالنجاح قامت الولايات المتحدة الأمريكية، بوضع أرضية مناسبة لعمل هذه المنظمات حتى قبل ميلادها، من خلال قانون "غذاء السلام" والذي ضم أربعة بنود تعكس الرؤية الأمريكية للسلام وارتباطه بالشكل الذي ستقدم به المساعدات الغذائية، وبالرغم من أن القانون وضع سنة1954، إلا أنه وضع بطريقة استراتيجية تخدم المصالح الأمريكية

ومشاريعها المستقبلية[31] ، وكحوصلة لما تناولته البنود الأربعة في القانون، فإن الولايات المتحدة تقدم المساعدات الغذائية وبالأخص للجنوب وفق مشروطيات أهمها: أن تكون دول صديقة للولايات المتحدة الأمريكية، والمقصود بالصداقة هنا إبداء الطاعة والموافقة على لعب أدوار في الاستراتيجية الأمريكية، النفط مقابل الغذاء بالنسبة للدول النفطية(الدول العربية)، تقديم المساعدات عن طريق وسيط تختاره الولايات المتحدة وهو ما تلعبه مؤسسات العولمة حاليا خاصة البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية.

3.3-2- تحكم شركات العولمة في أسواق الغذاء:

تعاني الكثير من الدول الوطنية خاصة النامية منها، صعوبات في الوصول لمقاربات إنتاجية ذاتية، تستطيع من خلالها تجاوز القصور في الإنتاج المحلي، الذي يكفل تحقيقها لأمنها الغذائي، وذلك بسبب ظروف السوق العالمية للأغذية، حيث كان ولا يزال الغذاء سلاح تستعمله الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ،لتحقيق ما يستحال تحقيقه باستعمال القوة العسكرية، ففي سنة 1974 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوقف تصدير القمح للدول العربية على خلفية حظر النفط العربي، وهوما حدث مع إيران على خلفية الإطاحة بنظام الشاه، والاتحاد السوفياتي سنة1980 بعد تدخله في أفغانستان[32] ، ولأهمية الغذاء في الاستراتيجية الغربية قامت بإنشاء شركات كبرى متعددة الجنسيات، تخطى عددها 100 شركة من بينها 48 شركة أمريكية[33]، وأوكلت لها أدوارا مهمة لتحقيق أهدافها خاصة في الدول الوطنية، وذلك من خلال سيطرتها على أسواق الزراعة العالمية، حيث تتعامل هذه الأخيرة مع الدول الوطنية وفق مبدأ المشروطية، خاصة فيما تعلق بالشق السياسي، وتتحكم هذه الأخيرة بصورة واسعة في الأغذية الاستراتيجية، كالحبوب والسكر والزيوت النباتية بمعدل من 3-5 شركات في كل انتاج زراعي استراتيجي، وبنسبة سيطرة على السوق تفوق 40%[34]، ومثال عن هذا شركة "كارغال" الناشطة في إنتاج الحبوب واللحوم والقطن والارز والصويا، وشركة "وال-مات" والملقبة بعملاق البقالة العالمي، والتي فاقت أرباحها 13.3 مليار دولار عام 2009، شركة "كونتيننتال غرين" والتي تسيطر على صفقات الحبوب وتتحكم في النقل والطحن، حيث تملك 67 صومعة حبوب في الموانئ الأمريكية، ولها مطاحن في الإكوادور و غوادلوب وبويرتوريكو[35] ، كما تسعى هذه الشركات لإعاقة أي خطوة للدول النامية للإنتاج لتكريس التبعية الغذائية في هذه الدول، ففي غرب إفريقيا تم اكتشاف مركب "ثوماتين Thaumatin" وهو عبارة عن بروتين درجة حلاوته نحو 2500مرة مثل السكر، فقامت إحدى الشركات البريطانية بإقامة مزارع له في غانا لعزل المورث الذي يحكم إنتاجه وإرساله إلى بريطانيا لزرع نباته هناك ،في صورة واضحة للهيمنة التي تمارسها هذه الشركات ما يجعلها تتحكم وبقوة في سوق إنتاج الغذاء العالمي [36].

الخاتمة:

من خلال معالجتنا لموضوع الدراسة، استطعنا الخروج بجملة من النتائج أهمها:

–التطور الكبير الذي عرفه مفهوم الامن الغذائي، أدى إلى ظهور أبعاد جديدة تتخطى المقاربات الذاتية، واعتماد الدولة على ذاتها في تحقيق أمنها الغذائي، إلى مقاربا ت موضوعية تعاونية في شكل مركبات إقليمية أو عالمية.

–تؤدي الفجوات الغذائية و التغذاوية التي يعرفها الجنوب إلى حالات انعدام الأمن الغذائي في هذه الدول ،وصلت لدرجة المزمنة في بعض الحالات.

–إن سعي الدولة الوطنية لتحقيق أمنها الغذائي في ظل هيمنة العولمة ومؤسساتها، يشكل تحديا حول مدى قدرة تكيف هذه الاخيرة مع الوضع، في ظل جدلية ما هو قانوني و ما هو معياري.

–إن الأزمات الغذائية التي عرفها العالم، تندرج ضمن مفهوم المعالجة بالأزمة، والتي اعتمدتها الاستراتيجية الغربية لزيادة توسيع نطاق نفوذها، خاصة في الجنوب فميزة الأزمة الانتشار غير مهيكل، وهو ما غيب في الأزمتين الغذائيتين اللتين عرفهما العالم، حيث تركز الانتشار في الجنوب وسبب حالات لانعدام الأمن الغذائي، واختفت تماما في الشمال بل وحققت ارباح كبيرة منها.

–تتحكم العولمة ومؤسساتها في إنتاج الغذاء العالمي، ويبرز دورها في عملية الحوكمة الأمنية الغذائية، من خلال مشاريع تنموية خاصة في دول الجنوب انطلاقا من مبدأ المشروطية المكرس لثنائية "الديمقراطية مقابل الغذاء".

– تهدف الاستراتيجية الغربية من خلال العولمة وأبعادها ومؤسساتها ومقاربات التفكيك وإعادة التركيب، إلى تجاوز مفهوم الدولة الوطنية، إلى مفاهيم جديدة مبنية على تقسيمات خاصة في صيغة "كاتونات" تابعة في غذائها وأمنها .

–تعمل الاستراتيجية العربية من خلال مقاربة صناعة الجوع في دول الجنوب، نظرا لضعف بناها الإقتصادية والإجتماعية، وضعف الأصول الإنتاجية في هذه الدول، على إضعاف الدولة الوستفالية، وتعميق مازقها الغذائي وحصر أدورها لصالح فواعل أخرى عبر وطنية كالشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت بفعل إرهاصات وممارسات مؤسسات العولمة المختلفة المتحكمة وبدون منازع في سوق الغذاء العالمي.

الهوامش:

(1) ابتسام عبد المجيد محمد، أثر التوازن البيئي على الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة عدن، اليمن، 2011، ص16.

(2) رانيا ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24العدد الأول 2008، ص287.

(3) عزت ماوك القناوي، الأمن الغذائي العربي، مجلة الوحدة،العدد84، سبتمبر 1991، ص59.

(4) قصوري ريم ، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة–حالة الجزائر–، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية ،جامعة باجي مختار–عنابة–،الجزائر،2012/2011، ص62.

(5) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، روما، 2010، ص08.

(6) حسان الشوبكي ،الأمن الغذائي العربي، مجلة الوحدة، العدد 84، سبتمبر 1991، ص59.

(7) أبوبكر عبد الله سليمان الطيب، "الفجوة الغذائية وضرورة تحقيق الأمن الغذائي"، مجلة الاستراتيجية والأمن الوطني، العدد3، (ماي 2009)، ص.122.

(8) ابتسام عبد المجيد محمد، مرجع سابق، ص40.

(9) محمد السيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت 1998، ص ص30–31.

(10) نفس المرجع، ص ص33–34.

(11) نفس المرجع، ص157.

(12) دبار حمزة، انعكاسات الازمة المالية العالمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013، ص107–108.

(13) محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام تطبيق، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص18.

(14) هناء محمد بابكر محمد ساتي، الأمن الغذائي بين التوزيع الداخلي والواقع التحليلي لمؤشرات الفقر لبعض ولايات السودان، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة دنقلا، السودان،2007، ص28.

(15) محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص31.

(16) نفس المرجع، ص32.

(17) نفس المرجع، ص15.

(18) نفس المرجع، ص16.

(19) J.Butler Walker, j.N.Kassi, C.Eamer, Food Security in Timer of Change: A Policy Brief on Food Security for Northern Canada, Arctic Heath Research Network-Yukon, 2009, p3.

(20) Global Food Security Index 201517-an Annual Measure of State of Global Food Security, the Economist Intelligence Unit Limited, 2015, p13.

(21) Sécurité Alimentaire : l'information pour l'action : Guides pratique, CE-FAO, 2008, p1.

(22) منظمة الأغذية والزراعة FAO، تقرير حالة الأسواق الزراعية 2009، ص9.

(23) المنظمة العربية للتنمية الزراعية والاتحاد العربي للأسمدة، تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي، ورشة عمل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 83، الخرطوم، 2009، ص2–4.

(24) جين شارب، المقاومة اللاعنفية: دراسات في النضال بوسائل اللاعنف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2016، ص32–45.

(25) صالح الأمين الأرباح، الأمن الغذائي أبعاده ومحدداته، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، الجزء الأول، 1996، ص33.

(26) جان ريغلز، سادة العالم الجدد، ترجمة: محمد اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2003، ص160.

(27) نفس المرجع، ص161.

(28) نفس المرجع، ص141.

(29) نفس المرجع، ص145.

(30) محمد رضوان، نبذة تاريخية: من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، الاسكوا، أوراق موجزة للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الدوحة، من9 إلى13 نوفمبر 2001، رقم الوثيقة: E/ESCWA/CAB/2001/1، ص2.

(31) نورينا هيرتز، السيطرة الصامتة، سلسلة عالم المعرفة، العدد336/فيفري2007، ص ص98-99.

(32) عبد الهادي يموت، مشكلة الغذاء وأبعادها في البلدان العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت ،1984،ص8.

(33) عبد القادر الطرابلسي: مشكلة الغذاء في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،(السنة الرابعة عشرة، العدد149، يوليو، 1991) ص102.

(34) صموئيل عبود، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ص87-89-90.

(35) عبد القادر الطرابلسي، مرجع سابق، ص90.

(36) محمد السيد عبد السلام، مرجع سابق، ص194.